

## بيان مشترك - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 12/8031/2024

التاريخ: 8 مايو 2024

### مصر: أفرجوا فورًا وبدون شروط عن الناشط السياسي البارز محمد عادل

تكرر المنظمات الحقوقية الثمانين الموقعة أدناه دعوتها السلطات المصرية إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الناشط السياسي البارز والمتحدث الرسمي السابق [لحركة شباب 6 أبريل](#)، محمد عادل، وسط مخاوف متزايدة بشأن ظروف احتجازه القاسية واللاإنسانية وحرمانه من الرعاية الطبية الكافية، وذلك بعد احتجازه تعسفيًا لمدة خمس سنوات لمجرد ممارسته حقوقه في حرية التعبير والتنظيم والتجمع السلمي.

في مارس/آذار 2024، هدد أفراد في قطاع الأمن الوطني محمد عادل بوضعه في الحبس الانفرادي أو نقله إلى سجن آخر يعاني من ظروف احتجاز قاسية، وذلك انتقامًا من طلبه بتحسين ظروف السجن.

منذ 30 مايو/أيار 2022، تمنع السلطات المصرية محمد عادل من الحصول على الرعاية الطبية المناسبة بالرغم من تدهور حالته الصحية، بما في ذلك إصابته باعتلال الأعصاب الطرفية والتهاب مفاصل الركبة، وآلام في الصدر لم يتم تشخيصها مطلقًا بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الأطباء المتخصصين. تحرم سلطات سجن جمصة أيضًا - مقر احتجاز محمد عادل- من حصوله على الغذاء الكافي، بما أثر سلبيًا على صحته. كما تواصل سلطات السجن منعه من الوصول إلى أي كتب بمخالفة قوانين ولوائح السجون المصرية.

قضى محمد عادل خمس سنوات في الحبس الاحتياطي التعسفي بين عامي 2018 و2023. في سبتمبر/أيلول 2023، أدانته محكمة جناح أجا بمحاكمة المنصورة بنشر "أخبار كاذبة" على وسائل التواصل الاجتماعي و**حكمت** عليه بالسجن أربع سنوات في قضية بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير. وبحسب أحد محامي الدفاع، فإن محمد عادل سيكمل فترة سجنه في سبتمبر/أيلول 2027، لأن حبسه الاحتياطي مرتبط بتحقيقات في قضايا أخرى منفصلة بتهم ملفقة مماثلة.

يواجه محمد عادل أيضًا تحقيقات مفتوحة أخرى فيما يتعلق بممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية، والتي قد تمكن السلطات من إبقائه في السجن بعد انتهاء فترة سجنه.

تستهدف السلطات المصرية محمد عادل منذ أكثر من عقد من الزمان، حيث قد قضى سابقًا بالفعل حكمًا ظالمًا بالسجن لمدة ثلاث سنوات بعد إدانته الخاطئة فيما يتعلق بمشاركته في احتجاجات غير مرخصة في عام 2013 بموجب القانون المشدد رقم 107 لعام 2013، الذي يجرم الاحتجاجات السلمية. وبعد مرور عام ونصف على إطلاق سراحه، تعرض خلالها لإجراءات المراقبة الشرطية التعسفية، أعيد اعتقاله في يونيو/حزيران 2018 بسبب ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية.

تُظهر قضية محمد عادل حجم التصييق على الفضاء المدني والاستهداف المتواصل للناشطين السلميين في مصر، ومعاقبتهم لمجرد ممارستهم حقهم في التعبير عن آرائهم، في محاولة لسحق أي شكل من أشكال المعارضة.

تحت المنظمات الموقعة السلطات المصرية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن محمد عادل وإنهاء احتجازه التعسفي، وتعتبر أن قضيته هي رمز ودليل واضح لكيفية استهداف السلطات للناشطين بناءً على آرائهم ونشاطهم السلمي.

تدعو المنظمات السلطات أيضًا إلى وضع حد للاعتقال التعسفي والمحاكمات الجائرة لجميع النشطاء السياسيين وأعضاء أحزاب المعارضة والنقابيين والعمال والمتظاهرين والصحفيين والمحامين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وغيرهم من المحتجزين فقط بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم.

### المنظمات الموقعة

## منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- الابتكار من أجل التغيير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- الأورومتوسطية للحقوق
- ايجيت وايد لحقوق الانسان
- التنسيقية المصري للحقوق والحريات
- الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
- جمعية أسرة مسار
- الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
- جمعية تقاطع لحقوق الإنسان والحريات
- جهود لدعم مدافعي حقوق الإنسان
- الديمقراطية من أجل العالم العربي الآن
- الرابطة التونسية لحقوق الإنسان
- سلام من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان
- سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
- شبكة الصحافيات السوريات
- الشبكة المصرية لحقوق الإنسان
- الشهاب لحقوق الإنسان
- عدالة للجميع
- لجنة الإنقاذ، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان
- لجنة العدالة
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- المدافعون عن التغيير
- مركز الديمقراطية للشرق الأوسط
- المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان
- مركز النديم
- مركز الوصول لحقوق الإنسان
- المعهد البحريني لحقوق الإنسان
- معهد التحرير لسياسات للشرق الأوسط
- المعهد اللبناني للديمقراطية وحقوق الإنسان
- المفوضية المصرية للحقوق والحريات
- ملفات سيزار من أجل العدالة
- المنبر المصري لحقوق الإنسان
- منصة اللاجئيين في مصر
- مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- مؤسسة دعم القانون والديمقراطية
- مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان
- مؤسسة نساء من أجل العدالة
- مينا لحقوق الإنسان
- هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية

## منظمات دولية

- Amnesty International
- Human Rights Watch (HRW)
- International Service for Human Rights (ISHR)
- International Federation for Human Rights (FIDH)

- Progressives for Climate
- International Women's Rights Action Watch Asia Pacific
- Robert F. Kennedy Human Rights
- Access Now
- Fair Square
- REDRESS
- Freedom House
- PEN International
- World Movement for Democracy
- CIVICUS
- World Organisation Against Torture (OMCT)

#### أفريقيا

- African Defenders
- Université populaire africaine en Suisse (UPAF,ch)
- Hope Behind Bars Africa
- Aswat Nissa
- The Public Interest Practice
- KUTAKESA
- Coalition Burundaise des Défenseurs des droits de l'Homme(CBDD)
- Southern Africa Human Rights Defenders Network
- Gender Centre for Empowering Development (GenCED)
- Réseau des Défenseurs des Droits Humains en Afrique Centrale (REDHAC)
- West African Human Rights Defenders' Network
- Coalition Burkinabè des Défenseurs des Droits Humains (CBDDH)
- Coalition Ivoirienne des Défenseurs des Droits Humains (CIDDH)

#### آسيا

- Asia Democracy Network (ADN)
- South Asia Youth Network
- Sri Lanka Democracy Network
- Human Rights Hub

#### أمريكا الجنوبية

- Unidosc Mexico
- Sindicato de Prensa de Buenos Aires (SiPreBA)
- MARBE S.A.
- Centro de Estudios Legales y Sociales (CELS)

#### أمريكا الشمالية

- FIACONA (Federation of Indian American Christian Organizations of North America)

#### أوروبا

- CRAN - Observatoire du racisme anti-Noir en Suisse
- Yoga and Sport With Refugees

- CNCD-11.11.11
- International Partnership for Human Rights (IPHR)